اهتمام إعلامي واسع بالمبادرة التاريخية لرئيس الجمهورية لتطوير النظام السياسي

الصحف العربية والعالمية تعتبر محتوى المبادرة يلبي أهم المطالب التي طرحتها المعارضة خلال العقد الماضي

التركيز على تصريح السفير الأمريكي ودعوته للحوار وإشادته بالمبادرة الرئاسية

صنعاء / سبأ:

حظيت المبادرة التاريخية المهمة التي أعلنها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر الوطني العام الذي عقد الخميس الماضي في صنعاء للخروج من الأزمة الحالية التي تعاني منها البلاد، باهتمام واسع من قبل وسائل الإعلام العربية والدولية التي أسهبت كثيرا في الحديث عن مضامين المبادرة في صدر صفحاتها الأولى مشيرة في الوقت ذاته إلى أنها متوافقة مع المطالب التي كانت تطرحها المعارضة اليمنية .

وأفردت هذه الوسائل من مواقع إلكترونية وصحف مساحات على صدر صفحاتها الأولى لتسليط الضوء على مضامين المبادرة والمتمثلة في تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يرتكز على الفصل بين السلطات ويستفتى عليه في نهاية هذا العام 2011م.

وركزت هذه الوسائل على دعوة فخامة رئيس الجمهورية المؤتمرين إلى تشكيل لجنة وطنية من المؤتمر الوطني العام تمثل كل المحافظات وتضم العلماء والمشايخ وممثلي منظمات المجتمع المدني ومجلسي الشورى والنواب لمتابعة قرارات وتوصيات هذا المؤتمر.

وتطرقت وسائل الإعلام إلى تجديد فخامة الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا سواء كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها .

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) تابعت هذه الأصداء في التقرير التالي:

وفى هذا السياق قالت صحيفة الدستور الأردنية إن الرئيس علي عبدالله صالح أعلن عن مبادرة وطنية مهمة لتطوير النظام السياسي وإنجاح الحوار الوطني الشامل وتتمثل بتشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى واللجان الوطنية لإعداد دستور والاستفتاء عليه، والانتقال إلى النظام البرلماني ونقل الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة نهاية م2011 - بداية 2012م.

واستعرضت الصحيفة مضامين المبادرة المتمثلة في الانتقال إلى نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات وإنشاء الأقاليم اليمنية في ضوء المعايير الجغرافية والاقتصادية وتشكيل حكومة وفاق وطني تقوم بإعداد قانون جديد للانتخابات والاستفتاء بما في ذلك القائمة النسبية ودعوة كافة النواب إلى الالتئام للتصويت على قانون الانتخابات .

كما تناولت الصحيفة دعوة فخامة رئيس الجمهورية المؤتمرين إلى تشكيل لجنة وطنية من المؤتمر الوطني العام تمثل كل المحافظات وتضم العلماء والمشايخ وممثلي منظمات المجتمع المدني ومجلسي الشورى والنواب لمتابعة قرارات وتوصيات هذا المؤتمر.

وأشارت الصحيفة إلى رفض المعارضة اليمنية المبادرة والتي اعتبرت أنها جاءت متأخرة جدا كما أنها لا تلبي مطالب المحتجين.

ونقلت الصحيفة في هذا الشأن قول سفير الولايات المتحدة الأميركية بصنعاء جيرالد فايرستاين القول إن السبيل الأمثل لحل مشاكل اليمن يتمثل بالحوار وليس بالتظاهرات .. مؤكدا في الوقت ذاته أن إسقاط النظام لا يحل الإشكالات والتحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن.

وأضاف السفير فايرستاين إن مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح السابقة تؤسس لحوار هو محل تشجيع الولايات المتحدة الأميركية تجنباً لاحتمالات الانزلاق نحو العنف.

وقالت الصحيفة أن السفير الأميركي وصف التحذيرات الصادرة من الخارجية الأميركية إلى المواطنين الأميركيين بعدم السفر إلى اليمن بـ"الاحترازية».

بدورها قالت صحيفة عكاظ السعودية: قدم الرئيس اليمني مبادرة يتخلى بموجبها عن صلاحيات الرئاسة لصالح نظام برلماني دون مغادرته السلطة قبل نهاية ولايته في 2013م لكن المعارضة سارعت إلى رفض المبادرة .

وذكرت الصحيفة أن الرئيس علي عبدالله صالح قدم أربع نقاط لحل الأزمة في بلاده تتضمن الاستفتاء على دستور جديد للبلاد قبل نهاية السنة والانتقال إلى نظام برلماني تتمتع بموجبه حكومة منتخبة برلمانيا بكافة الصلاحيات التنفيذية.

وأضافت الصحيفة: وأكد صالح تعهده بحماية جميع المتظاهرين المعارضين والمؤيدين له .. مشيرا إلى أن مبادرته يقدمها كبراءة ذمة أمام الشعب اليمني، وقال إنه متأكد أن المعارضة سترفضها.

وتابعت الصحيفة: وبالفعل سارعت المعارضة إلى رفض المبادرة واعتبارها متأخرة.

ونقلت الصحيفة قول الأخ الرئيس إن المبادرة «تستوعب كافة التطورات التي يشهدها الوطن»، وهي تنص خصوصا على «تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يقوم بالفصل بين السلطات وبحيث يستفتى عليه في نهاية هذا العام 2011م.

وتابعت الصحيفة "وتنص المبادرة أيضا على الانتقال إلى النظام البرلماني بحيث تنتقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة برلمانيا بنهاية 2011 بداية 2012، وتنتقل كل الصلاحيات إلى الحكومة البرلمانية".

ونقلت قول الأخ الرئيس: أنا متأكد سلفا أن هذه المبادرة الجديدة ستضاف إلى المبادرات السابقة ولن تلقى القبول من أحزاب المعارضة، لكن هذه براءة ذمة إلى الشعب اليمني العظيم مالك السلطة ومصدرها وهو الفيصل في اتخاذ القرار.

من جانبها استعرضت صحيفة (الوطن) السعودية مضامين المبادرة وقالت أن الرئيس علي عبدالله صالح عرض فيها تشكيل لجنة لإعداد دستور جديد يرتكز على الفصل بين السلطات ويستفتى عليه في نهاية هذا العام والانتقال إلى النظام البرلماني وتطوير نظام الحكم المحلي وإعطائه كامل الصلاحيات كما اقترح إنشاء أقاليم فيدرالية وتشكيل حكومة وفاق وطني تقوم بإعداد قانون جديد للانتخابات على أن يلتئم مجلس النواب بمختلف كتله لإقرار قانون الانتخابات والاستفتاء وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

وأشارت الصحيفة في الوقت نفسه إلى رفض المعارضة اليمنية المبادرة واعتبارها متأخرة.

من جانبها اهتمت صحيفة الخليج الإماراتية بالمبادرة التي أعلنها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الخميس الماضي.

ونقلت الصحيفة بالتفصيل نص مبادرة فخامة رئيس الجمهورية والبيان الختامي للمؤتمر الوطني العام.

وركزت الصحيفة على دعوة فخامة رئيس الجمهورية المؤتمرين إلى تشكيل لجنة وطنية من المؤتمر الوطني العام تمثل كل المحافظات وتضم العلماء والمشايخ وممثلي منظمات المجتمع المدني ومجلسي الشورى والنواب لمتابعة قرارات وتوصيات هذا المؤتمر.

وتطرقت الصحيفة إلى تجديد فخامة الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا سواء كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها .

في غضون ذلك سلطت صحيفة الاتحاد الإماراتية الضوء على مضامين المبادرة والمتمثلة في تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يرتكز على الفصل بين السلطات ويستفتى عليه في نهاية هذا العام 2011م.

وركزت الصحيفة على دعوة فخامة رئيس الجمهورية المؤتمرين إلى تشكيل لجنة وطنية من المؤتمر الوطني العام تمثل كل المحافظات وتضم العلماء والمشايخ وممثلي منظمات المجتمع المدني ومجلسي الشورى والنواب لمتابعة قرارات وتوصيات هذا المؤتمر.

وتطرقت الصحيفة إلى تجديد فخامة الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا سواء كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها .

وأشارت الصحيفة إلى رفض المعارضة اليمنية للمبادرة والتي اعتبرتها متأخرة.

وفى سياق متصل استأثرت مبادرة رئيس الجمهورية باهتمام صحيفة الحياة اللندنية والتي تناولت بالتفصيل مضامين المبادرة واعتبرتها خطوة متقدمة.

وأبرزت الصحيفة ما تضمنته مبادرة رئيس الجمهورية والمتمثلة في تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات والقوى الوطنية لإعداد دستور جديد يفصل بين السلطات وينص على الانتقال إلى النظام البرلماني بحيث تنتقل كل الصلاحيات التنفيذية إلى حكومة منتخبة برلمانياً بحلول نهاية العام الحالي أو بداية العام المقبل بالإضافة إلى تطوير نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات على أساس اللامركزية المالية والإدارية، وإنشاء الأقاليم في ضوء المعايير الجغرافية والاقتصادية للدولة اليمنية كما نصت على تشكيل حكومة وفاق وطني تتولى الإعداد للانتخابات وفق نظام القائمة النسبية وتشكيل لجنة جديدة للانتخابات والاستفتاء.

وفى تعليقها على موقف المعارضة اليمنية من المبادرة قالت الصحيفة : رغم أن معظم ما ورد في مبادرة الرئيس يتوافق مع مطالب وشروط أحزاب المعارضة إلا أن المقترح الخاص بإنشاء نظام الأقاليم في إطار الحكم المحلي كامل الصلاحيات يعد خطوة متقدمة كما أن تأكيد الرئيس في مبادرته اعتماد نظام القائمة النسبية في العملية الانتخابية النيابية ينسجم مع مطالب كررتها أحزاب المشترك وكانت في السابق أحد أهم شروطها للعودة إلى الحوار مع الرئيس والحزب الحاكم.

وتطرقت الصحيفة إلى تجديد فخامة الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا سواء كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها .

بدورها قالت صحيفة البيان الإماراتية: قدم الرئيس اليمني مبادرة يتخلى بموجبها عن صلاحيات الرئاسة لصالح نظام برلماني دون مغادرته السلطة قبل نهاية ولايته في 2013م لكن المعارضة المطالبة سارعت إلى رفض المبادرة .

وذكرت الصحيفة أن الرئيس علي عبدالله صالح قدم أربع نقاط لحل الأزمة في بلاده تتضمن الاستفتاء على دستور جديد للبلاد قبل نهاية السنة والانتقال إلى نظام برلماني تتمتع بموجبه حكومة منتخبة برلمانيا بكافة الصلاحيات التنفيذية.

ونقلت الصحيفة قول الأخ الرئيس إن المبادرة «تستوعب كافة التطورات التي يشهدها الوطن»، وهي تنص خصوصا على «تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يقوم بالفصل بين السلطات وبحيث يستفتى عليه في نهاية هذا العام 2011م".

وتابعت الصحيفة "وتنص المبادرة أيضا على الانتقال إلى النظام البرلماني بحيث تنتقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة برلمانيا بنهاية 2011 بداية 2012، وتنتقل كل الصلاحيات إلى الحكومة البرلمانية وتابعت الصحيفة وبالفعل سارعت المعارضة إلى رفض المبادرة واعتبارها متأخرة".

وأضافت الصحيفة: وأكد صالح تعهده بحماية جميع المتظاهرين المعارضين والمؤيدين له .. مشيرا إلى أن مبادرته يقدمها كبراءة ذمة أمام الشعب اليمني، وقال إنه متأكد أن المعارضة سترفضها.

كما استأثرت مبادرة رئيس الجمهورية باهتمام صحيفة (الشرق الأوسط) الصادرة في لندن والتي تناولت بالتفصيل مضامين المبادرة واعتبرت محتواها يلبي أهم المطالب التي كانت تطرحها أحزاب المعارضة وغيرها من القوى الوطنية خلال العقد الماضي.

وأبرزت الصحيفة ما تضمنته مبادرة رئيس الجمهورية والمتمثلة في تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفاعليات والقوى الوطنية لإعداد دستور جديد يفصل بين السلطات وينص على الانتقال إلى النظام البرلماني بحيث تنتقل كل الصلاحيات التنفيذية إلى حكومة منتخبة برلمانياً بحلول نهاية العام الحالي أو بداية العام المقبل.

بالإضافة إلى تطوير نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات على أساس اللامركزية المالية والإدارية، وإنشاء الأقاليم في ضوء المعايير الجغرافية والاقتصادية للدولة اليمنية كما نصت على تشكيل حكومة وفاق وطني تتولى الإعداد للانتخابات وفق نظام القائمة النسبية وتشكيل لجنة جديدة للانتخابات والاستفتاء.

وفى تعليقها على موقف المعارضة اليمنية من المبادرة قالت الصحيفة إن محتوى مبادرة الرئيس يعد من أهم المطالب التي كانت تطرحها أحزاب المعارضة وغيرها من القوى الوطنية خلال العقد الماضي.

وتطرقت الصحيفة إلى تجديد فخامة الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا سواء كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها .

ونقلت الصحيفة في هذا الشأن قول سفير الولايات المتحدة الأميركية بصنعاء جيرالد فايرستاين القول إن السبيل الأمثل لحل مشاكل اليمن يتمثل بالحوار وليس بالتظاهرات .. مؤكدا في الوقت ذاته أن إسقاط النظام لا يحل الإشكالات والتحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن.

وأكد السفير فايرستاين إن مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح السابقة تؤسس لحوار هو محل تشجيع الولايات المتحدة الأميركية تجنباً لاحتمالات الانزلاق نحو العنف.

وفى سياق متصل ركز موقع الـ (بي بي سي نت) على مضامين مبادرة رئيس الجمهورية للخروج من الأزمة الحالية التي تعاني منها البلاد.

وابرز الموقع دعوة فخامة رئيس الجمهورية إلى تشكيل حكومة وفاق وطني وإعداد قانون جديد للانتخابات يتضمن القائمة النسبية والتئام مجلس النواب ليقوم بإعداد القانون وإقراره.

وأشار الموقع إلى تجديد فخامة الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا سواء كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها

في اجتماع موسع لمجالس الآباء والأمهات بمدارس أمانة العاصمة

منع تسييس المدارس والزج بالطلاب في أعمال الفوضى والتخريب

أمانة العاصمة / سبأ:

أقر مجلس الآباء والأمهات لمدارس أمانة العاصمة في اجتماع موسع عقد أمس بمشاركة 240 من الآباء والأمهات رؤساء مجالس الآباء في المدارس العامة والأهلية بالأمانة منع تسييس المدارس وتحويلها من منابر لطلب العلم إلى ساحات للصراع السياسي والاستغلال الحزبي خاصة أن الطلاب والطالبات يزالون في بداية مراحل التعليم والزج بهم بالسياسة قد يؤثر على مستوى تحصيلهم العلمي ..مشيرين إلى أن تلقين الطلبة والطالبات في مدارس التعليم الأساسي والثانوي مفاهيم سياسية قد تزج بهم في أتون الفوضى والتخريب واستغلالهم بطريقة مبتذلة متنافية مع الآداب والأخلاق الحميدة.

وطالب الاجتماع المدرسين الذين لهم مطالب حقوقية بالحرص على مواصلة القيام بواجبهم الوطني وتعليم أبنائهم الطلاب والطالبات .. مؤكدين أن حقوقهم ستصلهم كاملة دون نقصان, وعدم الخضوع لأي تأثيرات حزبية تضر بالعملية التربوية والتعليمية لأن الهدف هو تعطيل الدراسة والوصول بالبلاد إلى المجهول.

كما طالب مجلس الآباء والأمهات مدراء المدارس والمسئولين عن التعليم بتحمل مسئوليتهم في انضباط العملية التعليمية والتربوية وإعطاء الحقوق لمستحقيها ومحاسبة المخلين وتكريم المجدين والمجتهدين ، بالإضافة إلى العمل على كل ما من شأنه توفير المدرسين الكافيين في جميع المواد سواء بإحلال مدرسين بدلاً عن المنقطعين بدون عذر أو توظيف مدرسين جدد.

من جانبه أرجع مدير مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة محمد عبدالله الفضلي ما تشهده بعض مدارس الأمانة من فوضى إلى ما تسمى " بنقابة المعلمين " الحزبية غير الشرعية والتي تعمل على تحريض المدرسين ومدراء بعض المدارس وجر الطلاب من المدارس وتحريضهم على العنف والتخريب وقطع الطرقات والهجوم على المحلات التجارية والمنازل والمواطنين .

وأكد أن الوزارة ستعمل على محاسبة كل من يقوم بعملية التحريض على العنف في أوساط الطلاب والطالبات وتحميلهم مسئولية الإضرار بالتعليم ومسئولية سلامة الطلاب النفسية والجسدية التي قد تتضرر جراء التحريض وأحداث الفوضى ، خاصة أن من أولويات المدارس ترسيخ قيم المحبة والإخاء بين أبناء المجتمع وليس نشر قيم الفوضى والتخريب .

اطلع على سير العمل في مكتب الخدمة المدنية بحضرموت

الديني يؤكد ضرورة اتباع آليات واضحة وشفافة لتنفيذ توجيهات الرئيس

المكلا / سبأ:

اطلع محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس على الاستعدادات التي يقوم بها مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة في استقبال ملفات طلبات التوظيف وتنظيم وتجديد قيد المتقدمين لطلب التوظيف لدى المكتب وفتح باب التسجيل لطلبات التوظيف الجديدة.

وشدد المحافظ الديني خلال زيارته أمس للمكتب ومعه رئيس لجنة التخطيط والتنمية بالمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي، على أهمية مضاعفة الجهود واتخاذ كافة التدابير العملية وفقا للإجراءات التي تتخذها الحكومة بشأن توزيع الوظائف الجديدة واستيعاب الشباب فيها تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

واستمع المحافظ من المدير العام لمكتب الخدمة المدنية بالمحافظة سعيد سالم باجليدة، و نائب المدير العام مبارك ناصر إلى شرح مفصل حول الجهود التي تبذل حالياً في استقبال ملفات طلبات التوظيف وفتح باب التسجيل لشغل الوظائف .

وأشار باجليدة وناصر إلى أن إجمالي المسجلين والمتقدمين للتوظيف لدى المكتب حتى مطلع الشهر الجاري ومن مختلف المؤهلات العلمية بلغ 5455 طالباً بينها 3150 من حملة البكلاريوس و 1605 من حملة الدبلوم بعد الثانوية العامة.

وأكد المحافظ الديني ضرورة اتباع آليات واضحة وشفافة في التعامل مع قضايا التوظيف وفقاً لما أقره مجلس الوزراء بهذا الخصوص وإخضاعها لعملية المفاضلة .

كما زار المحافظ الأقسام الإدارية في المكتب مطلعاً على الأعمال التي ينفذها مركز المعلومات وإدارتي القوى العاملة والتوظيف .. داعياً مسؤولي مكتب الخدمة المدنية إلى القيام بنزولات ميدانية مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للوقوف أمام عملية الانضباط والالتزام بالدوام الرسمي في مختلف المرافق والمؤسسات الحكومية .